

2018

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

أ.م.د. زياد جهاد حمد
الجامعة المستنصرية / كلية القانون والعلوم السياسية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

حمد, أ.م.د. زياد جهاد (2018) "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي" *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 14: Iss. 1, Article 16.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol14/iss1/16>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

أ.م.د. زياد جهاد حمد
الجامعة المستنصرية / كلية القانون والعلوم
السياسية

الملخص

أن التطرق حول موضوع التحول نحو الديمقراطية ياتل كرد فعل و نتيجة لحرمة العميقة التي تعيشها الأنظمة التسلطية التي فقدت المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وهذا التحول يتأثر بعوامل داخلية وخارجية تؤثر عليه بدرجة كبيرة. ويجب أن نفهم أن التحول الديمقراطي لا يمثل، بالضرورة مساراً للازدهار والحرية والحكم الرشيد. فالأمر يتوقف على جودة المؤسسات السياسية التي تنتج عن المرحلة الانتقالية ومدى كفاءتها في معالجة المشاكل الموروثة والناجمة. أن دراسة التحول الديمقراطي يطرح فرضيات عديدة ويضيف خبرات جديدة، بعدما تأكد وجود أزمة حقيقية في علاقة الدولة بمجتمعها، وبين الفهم التقليدي للدولة القائم على الولاءات والانتماءات الضيقة، والفهم الحديث للدولة القائم على المواطنة المدنية الجامعة، بون شاسع توضحه طبيعة العقد الاجتماعي الناظم لعلاقات الدولة بالمجتمع، وتبرز ارتباطا بذلك جملة التحديات والإشكاليات المتعلقة ليس فقط في الممارسة والمستقبل، بل والمفاهيم وأفاق تطور عملية الانتقال والتحول الديمقراطي وشروطها الرئيسية. فالمؤسسات الدستورية تشكل الإطار الحقوقي الذي تنتظم فيه العملية السياسية وتحدد آليات ممارسة السلطة ونطاقها، والقواعد التي يجب أن تخضع لها، غير أن الممارسة السياسية، في إطار المؤسسات الدستورية، تبقى مرهونة بالقوى السياسية وبطبيعتها ومصدر وجودها، وبالقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحكم تصرفاتها. ويأتي البعد الفكري لعملية التحول نحو الديمقراطية على رأس الأبعاد والعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، حيث طبيعة السلطة الاستبدادية وانحرافها في ممارسة السلطة واتساع الهوة بين الحاكم المستبد والمحكومين وانتفاء الشرعية لسلطة الاستبداد يجعل من طرح موضوع التحول الديمقراطي ضرورة ملحة، خصوصا بعد ما أدركت الشعوب الراضخة تحت وطأة الحكم الاستبدادي انه لا مفر من مواجهة الأنظمة الاستبدادية بعدما سئمت من الركود الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. أن التحول الديمقراطي يقصد به التحول من نظام استبدادي تسلطي إلى نظام ديمقراطي عبر عملية تدريجية من خلال مؤشرات تدل على صحة عملية التحول مثل تآكل النظام الاستبدادي وظهور نخبة إصلاحية وأخرى محافظة في داخله، وبروز مؤسسات المجتمع المدني وقوة نفوذها في مراقبة السلطة وتحقيق مطالب الأفراد وانتزاعها من السلطة وظهور أحزاب سياسية فعالة تعبر عن تعددية

حقيقية وليست صورية تعمل على كبح جماح السلطة المستبدة عبر تنظيم التظاهرات والاحتجاجات ولغة المعارضة السياسية الواعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الالتزام بتنفيذ برامجها ووعودها الانتخابية التي قطعتها للناخبين أبان موسم الانتخابات. بعبارة موجزة أن التحول نحو الديمقراطية يشهد ظهور فاعلين سياسيين في مشهد الحياة السياسية بعد ما كانت تتلون بلون سياسي استبدادي واحد. ويقصد أيضا به هي العملية التي تصبح خلالها ممارسة السلطة السياسية أقل تعسفا وأقل استثناءا للآخرين، تتأثر بجملة عوامل داخلية لا تنفصل في طبيعة تأثيرها عن العوامل الخارجية والمتغيرات والظروف الدولية .

Abstract

The our search deals with The influential factors in Democratic Transition Requirements which based on Democratic theory , which underlie the important of search in rise basis on and requirements of Democratic theory which many talk more academic and nonacademic so the necessary for search deep form in requirements of Democracy and show the importance reference useful of students about this important theory .

The hypothesis of search: the search for any political and thought theory necessitating on researcher deepening in depths subject intended search it, and any search must be based on ingredients building, in famous any building need to ingredients, and democracy it's a very important in political and thought theory, that must based on some on ingredients that is the goal of search. also the influence to achieve democratic transition non escape, because the democratic transition in third world states still in the first stage, and it need more effects to maintains on achieve and become the speech on influence factors in democratic transition necessity scientific urgent

The structure of search: the search divided into introduction and two investigations and conclusion. the one investigation come titled democratic transition define and types. the two investigation come titled influential factors in democratic transition which divided into two demands :- one demands come titled internal factors which divided into :-

- 1) authoritarian systems and use political violence
- 2) political culture
- 3) economic factor

- 4) the rule of civil society institutions
- 5) political parties. while two demands come titled external factors divided into :-
 - a. the influence of new international system
 - b. globalization
 - c. the pressure of international institutions finance
 - d. the pressure of major powers to use international aids
 - e. the pressure of formal international institutions such as united nations and in formal international institutions
 - f. the war and external invasion.

The end of this study comes to materialize from hypothesis and its truth and arrived to many conclusions .

μ

أن الحديث عن موضوع التحول الديمقراطي، يظهر لنا أنه ليس هنالك وصفة واحدة جاهزة لعملية التحول والإصلاح السياسي، حيث تأخذ كل حالة طابعاً أيديولوجياً يرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ألا إن هنالك ملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم التي يمكن أن تنتج حالة الديمقراطية، وبذلك فإن الديمقراطية ليست نمطاً جاهزاً ومعداً سلفاً لاستخدامه بسهولة متى ما قرر الحاكم أو الشعب ذلك في أي وقت من الأوقات، بل أنها مناخ يفرض نفسه تدريجياً كأمر واقع مع نمو وعي المواطنين، وتطور استعداداتهم ليكونوا أهلاً لممارسة الديمقراطية الحقيقية. وفي الفكر المعاصر والأونة المعاصرة وبعد انهيار النظم والفلسفات الشمولية التوتاليتارية وبالأخص الفلسفة الماركسية ومعسكرها الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي " السابق " بدأت تجارب التحول الديمقراطي بالظهور في بادئ الأمر في الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي وبقية الدول التي اعتنقت الفكر والممارسة الماركسية. ويلعب البعد الفكري جانباً مهماً في أحداث عملية التحول الديمقراطي، حيث يتم بموجب الانتقال إلى الديمقراطية، العبور من فسطاط حكم الغلبة الذي يسود فيه قرار الحاكم الفرد أو القلة باعتباره مصدر الشرعية، إلى حكم عصري حديث حيث يكون الحكم للكثرة من الشعب وليس للفرد أو قلة منه، وذلك عندما يتم الاعتراف بحق الشعب نصاً وروحاً بأن يكون هو مصدر السلطات، تتوافق أغليته على وضع الدستور وتشريع أغليته القوانين وتفوض السلطات دورياً وتحاسب من يتولاها من دون هدر لحقوق الأقليات. أن عملية التحول الديمقراطي تقوم على الصيرورة التي تلي حالة الانتقال من نظام الوصاية إلى ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي واستقراره حيث يتم بموجب التحول الديمقراطي نمو وارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الإجرائية وحدها الأدنى عند لحظة الانتقال، إلى تكريسها كقيمة وثقافة وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي وتطور أدائه نوعياً عبر الزمن.

إشكالية الدراسة :

تبرز إشكالية الدراسة في طبيعة التحول الديمقراطي الذي يفترض تناول المسألة من كافة وجوها كونها مشكلة تعني السلطة كما تعني المواطن، وتمس الدولة كما تمس المجتمع، وتهم الحاكم كما تشكل همماً للحكومة، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، فالديمقراطية تتناول أصل العلاقة بين الحاكم والمحكوم وشكل الحكم وسلوك الحاكمين ونظامها وطبيعة الدولة وأهدافها وعلاقات الأطراف في العملية السياسية برمتها، وتكييف علاقات القوى الاجتماعية وتوازناتها، ومن ثم فإن التحول الديمقراطي يستأثر باهتمام شعور الشعوب بقدر ما يمس مصالح القوى الأخرى.

فرضية الدراسة :

أن البحث في أي نظرية سياسية يحتم على الباحث التعمق في أغوار الموضوع المراد بحثه، وأن أي بحث يجب أن ينطلق من فرضية، وبحثنا ينطلق من فرضية

مؤداها أن موضوع التحول الديمقراطي واسع وكبير في آن واحد , وان تأثير العوامل لإحداث عملية التحول الديمقراطي لا مناص منها , ولأن عملية التحول الديمقراطي في العالم الثالث ما زالت ناشئة وفي بداية مشوارها , وتتطلب جهود متعددة للمحافظة على ما تحقق, والساعية لتطويره , لذا أصبح الحديث عن تأثير العوامل في عملية التحول الديمقراطي ضرورة علمية ملحة.

منهجية الدراسة:

مما لا ريب فيه أن كل دراسة أكاديمية لا بد وأن تعتمد على المناهج العلمية , لتقديم صورة واضحة ونتائج صحيحة للموضوع المبحوث فيه , عن طريق استخدام مناهج بحثية معينة تقتضيها فرضية الدراسة , ولأجل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالدراسة فقد تطلب الأمر إتباع أكثر من منهج علمي , فركزت الدراسة , في الأغلب الأعم , على المنهج التحليلي الاستقرائي , مع المناهج الوصفية والتاريخية والمقارنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في تبيان الأسس والركائز والعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي بالنظر لما تشهده النظم السياسية في بلدان العالم الثالث من تطورات وانتقالات نحو الديمقراطية , لذا اقتضت الضرورة إلى البحث بشكل معمق في العوامل المؤثرة وتبيان أهميتها كمرجع يستفاد منه الدارسون لهذا الموضوع المهم .

هيكلية الدراسة:

تقوم الدراسة على مقدمة ومبحثين رئيسيين , حمل المبحث الأول مفهوم التحول الديمقراطي من حيث ماهيته وركائزه ومراحل وأنماطه ومعوقاته , بينما حمل المبحث الثاني عنوان العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي حيث بدوره انقسم هذا المبحث إلى مطلبين :- المطلب الأول العوامل الداخلية المؤثرة التي تفرعت بدورها إلى :أولاً: ضعف سيطرة النظم السلطوية ولجوءها إلى العنف السياسي، ثانياً: الثقافة السياسية، ثالثاً: العامل الاقتصادي، رابعاً: دور مؤسسات المجتمع المدني وخامساً: النظام الحزبي.

أما المطلب الثاني فجاء بعنوان " العوامل الخارجية التي تفرعت إلى : أولاً: تأثير النظام الدولي الجديد، ثانياً: العولمة، ثالثاً: ضغوط المؤسسات المالية الدولية، رابعاً: ضغوط القوى والتكتلات الدولية الكبرى التي تستخدم المساعدات الدولية، خامساً: ضغوط المؤسسات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الغير الرسمية، وسادساً: الحرب والغزو الخارجي .

واختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت الاستنتاجات والخلاصات ثم قائمة المصادر.

المبحث الأول

أطار مفاهيمي

سنتناول في هذا المبحث أهم الأطر المفاهيمية لمفهوم التحول الديمقراطي كمطلب أول، ثم ننقل إلى أهم مراحل وأنماطه ومعوقاته كمطلب ثاني، فلنتعرف على ذلك تباعاً :

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي Democratic Transition:

تعددت التعاريف المعطاة لمفهوم التحول الديمقراطي، ومن بين هذه التعاريف، ذلك التعريف الذي أورده ستيفن - ج. - كوك حيث قال أن التحول الديمقراطي هو: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل. أذن هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر"⁽¹⁾.

أما سلبيا سارسار فتعرف التحول الديمقراطي بأنه: " عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي: النظام، المعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع "⁽²⁾.

صموئيل هنتنغتون، وفي ضوء تباين التجارب وتعدد النظريات الديمقراطية وفي ذات السياق يذهب إلى القول:⁽³⁾

(1) ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو في دولة واحدة.

(2) لا يحتاج نمو الديمقراطية في كل الدول الى عامل واحد بعينه .

(3) إن التحول الديمقراطي في كل دولة هو نتيجة لمجموعة من الأسباب .

(4) تتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى .

(5) إن مجموعة الأسباب المسؤولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن مجموعة الأسباب المسؤولة عن الموجات الأخرى .

(6) إن الأسباب المسؤولة عن التغييرات المبدئية للنظام الحاكم في ظل موجة من التحول الديمقراطي قد تختلف عن الأسباب المسؤولة عن التغييرات اللاحقة التي تطرأ على النظام في تلك الموجة .

أما برهان غليون فيعرفه بأنه: " القبول بالتعددية، واحترام الآخر، والقبول بالعدالة وضمن الحقوق والواجبات المتساوية، والعمل بدولة القانون، والابتعاد عن العنف والاضطهاد "⁽⁴⁾.

ويعد باحث آخر أن دراسة التحول الديمقراطي يطرح فرضيات عديدة وبضيف خبرات جديدة، بعدما تأكد وجود أزمة حقيقية في علاقة الدولة بمجتمعها، وبين الفهم التقليدي للدولة القائم على الولاءات والانتماءات الضيقة، والفهم الحداثي للدولة القائم على المواطنة المدنية الجامعة، بون شاسع توضحه طبيعة العقد الاجتماعي الناظم لعلاقات الدولة بالمجتمع، وتبرز ارتباطاً بذلك جملة التحديات والإشكاليات المتعلقة ليس

فقط في الممارسة والمستقبل، بل والمفاهيم وأفاق تطور عملية الانتقال والتحول الديمقراطي وشروطها الرئيسية. فالمؤسسات الدستورية تشكل الإطار الحقوقي الذي تنتظم فيه العملية السياسية وتحدد آليات ممارسة السلطة ونطاقها، والقواعد التي يجب أن تخضع لها، غير أن الممارسة السياسية، في إطار المؤسسات الدستورية، تبقى مرهونة بالقوى السياسية وبطبيعتها ومصدر وجودها، وبالقوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحكم تصرفاتها.⁽⁵⁾ إن نجاح الثورتين الأمريكية 1776 والفرنسية 1789 في تأسيسها لنظام حكم ديمقراطي، جعلت الشعب فيه مصدر السلطة وكرست لمبدأ المواطنة، ومهدت لسقوط مفهوم الاستبداد وظهرت بذلك حركة الانتقال الى الديمقراطية وفق تعاقده مجتمعي متجدد، إذ استوعبت السلطة ضرورة الانتقال وتوافقت مع المجتمع على تعاقده اجتماعي وفق شرعية دستور مكتوب تكون إرادة الديمقراطية قد تبلورت وانتقل المجتمع الى عملية التحول الديمقراطي. والملاحظ أن كلا من مسار الانتقال الى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، ليسا بالعملية البسيطة أو الحتمية، وإنما هما عمليتان معقدتان، يحكم مسارهما صراع الإرادات وتوازن القوى، وتركيب البنى المجتمعية، ونضج، أو عدم نضج، الثقافة السياسية، كما يتأثران بالعوامل الداخلية والخارجية، ولذا قد تتراجع عملية الانفتاح السياسي، أو قد يحدث ما هو غير متوقع كأن تنمو قناعة بالديمقراطية لدى الفرد الحاكم، أو انقلاب يتبنى الانتقال الى الديمقراطية سلمياً. كما أن عملية التحول الديمقراطي، بعد انطلاقتها، تستلزم الاحتكام الى شرعية دستور ديمقراطي تتراضى إليه جميع الأطراف.⁽⁶⁾

السلطوية هي أكثر أنظمة الحكم شيوعاً في التاريخ البشري، وهو لازال نظام الحكم الشائع في معظم بلدان العالم الثالث، وهو نظام الحكم الذي جاهد كل من ميكافيللي وهوبس في سبيل الدفاع عنه وتبريره، بينما جاهدت الديمقراطية الحديثة في، بداياتها الأولى، الى تفويض أركان السلطوية وإفقاد شرعيتها، لكن يبقى القول بأن عملية التحول الديمقراطي تخضع لطبيعة الظروف - الزمانية والمكانية - وطبيعة الأفراد، وطبيعة المتغيرات المحيطة، وتتأثر بمعطيات الواقع المعاش الذي يكتنف الظروف الاجتماعية والسياسية، وطبيعة الافكار الديمقراطية وانتشارها بين المجتمع. كما تتضمن عملية التحول مخاطر الارتداد، مرة أخرى، للنظام السلطوي، وقد توجد في أحدهما مؤسسات النظام السلطوي جنباً الى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي وأنماطه ومعوقاته:

ويمكن حصر مراحل التحول الديمقراطي في:⁽⁷⁾

(1) مرحلة القضاء على النظام السلطوي: وهي المرحلة التي تبدأ منذ أن يلوح في الأفق مؤشرات تآكل النظام التسلطي مثل الصراع داخل هذا النظام، وانقسام نخبته السياسية بين إصلاحيين ومحافظين، ونمو درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني بحيث تكون أكثر استقلالاً وقوة مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية بالنظام السياسي التسلطي يقوده إلى التحول الديمقراطي. ألا انه ينبغي الإشارة إلى إن انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام

ديمقراطي , إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل آخر من أشكال النظام التسلسلي
 فنتيجة للالتفاف على التجربة الديمقراطية إذ لم يحصل تغيير جذري في السلطة ,
 ولم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى السلطة
 السياسية , وإنما ضل دور في الإطار الشكلي المظهري الاستعراضى مثل
 تأسيس أحزاب سياسية متعددة صورية لا ترى طريقها إلى السلطة , وحملات
 انتخابية جوفاء , وليبرالية صحفية غير مجدية , ومناقشات عقيمة داخل المجلس
 النيابي , وهكذا بقيت العمليات الانتخابية شكلية , ولم تتركس مبدأ " التداول
 السلمي على السلطة ". أن المؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية التسلسلية
 يكمن في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير و غياب تام للغة الحوار
 واستخدام كبير للقمع لأي توجه تحرري , بالإضافة إلى غياب حرية الفكر
 والتعبير عن الرأي و غياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية
 السياسية الحقيقية وليست الصورية و وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تفعل
 القناة بين الحاكم والمحكوم.

(2) مرحلة اتخاذ قرار النظام الديمقراطي: وهي تمثل المدة الزمنية للانتقال من
 النظام التسلسلي إلى النظام الديمقراطي , ويتخللها احتمالات الارتداد عن
 الديمقراطية , وتوصف تلك المرحلة بأنها المرحلة الفاصلة بين انهيار التسلسلية
 والانتقال للديمقراطية وينبغي الإشارة إلى أن هذه المرحلة هي التي تعبر عن
 مستوى نضوج القطاعات الشعبية بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها بضرورة
 الخروج من حالة الاستبداد ومحاربته ونشر الفكر الديمقراطي الذي يؤسس
 لمرحلة التحول .

(3) مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي: وهي المرحلة المقبلة لحدوث التحول، وذلك
 للحيلولة دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول، فضمن ما يسمى بـ "
 الديمقراطية الإجرائية " خلال مرحلة التحول لا يعني: إن النظام قد أستقر بشكل
 نهائي، وأنه في طريقه بشكل سلس نحو مرحلة الرسوخ، وتكريس الديمقراطية،
 فجوهر هذه المرحلة هو: قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة
 كافة.

(4) مرحلة النضج الديمقراطي: وهي المرحلة التي يتحقق فيها مستوى عالي من
 الثقافة السياسية وفهم المطلوب لحقيقة الديمقراطية ومعرفة طبيعة الحقوق
 والواجبات لمرحلة الديمقراطية، وفي هذه المرحلة يتم تحقيق مستوى من
 الديمقراطية على المستوى الاقتصادي، والتي تعمل على تحقيق نمط متساو
 لتوزيع السلع والخدمات وتوفير فرص العمل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، كما
 تتحقق مستوى من الديمقراطية على المستوى الاجتماعي التي تمنح مختلف فئات
 المجتمع بالقدر نفسه من حقوق المشاركة، وتهدف هذه المرحلة إلى: تكريس
 النمط الجديد من المؤسسات الديمقراطية تمهيداً لنضوج ونمو فكرة الديمقراطية
 في المجتمع.

ويذهب العديد من الباحثين الى أن مرحلة التحول الديمقراطي تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير عمدية، أو مقصودة، كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسوبة وبهذا المعنى يعد تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول أمراً مهماً لضمان نجاح عملية التحول.⁽⁸⁾

إن العديد من الدراسات حول مفهوم التحول الديمقراطي ترى فيه عملية لا يمكن الحكم عليها، خلال بضع سنوات، ومن الخطأ الفادح، منهجياً ونظرياً، الوقوع في فخ الثقافة التي تحاول أن تملأ الفراغات التفسيرية بتفسيرات معقدة. فالتحول التاريخي في الديمقراطية الغربية عرف قروناً من الزمن، والتحول الديمقراطي في الدول الديمقراطية الناشئة عرف بدوره تعثرات وعقوداً من الزمن أيضاً، وموجات من المد والجزر، كما أنه من اللازم التفريق بين الديمقراطية Democratization والانتقال الديمقراطي Democratic Transition.

فالأولى هي عملية تحول من النظام التسلسلي الى نظام أكثر ديمقراطية عبر وسائل أكثر عنفية من الانتقال الديمقراطي الذي يعني تحولاً سلمياً ومتدرجاً نحو الديمقراطية، بسبب وجود ثلاثة عوامل على الأقل هي: وجود انقسام داخل نخبة الحكم بين معتدلين ومتشددين، ووقوع النظام التسلسلي في أزمة عميقة مثل موت الزعيم أو الوقوع في أزمة اقتصادية حادة، ووجود اقتناعات داخل السلطة وعند المعارضة بارتفاع تكلفة اللجوء الى العنف على تكلفة التسوية والتفاوض.⁽⁹⁾

أما الانتقال الديمقراطي: " فيعني وجود مرحلة وسطية ما بين نظامين حيث يعني: ولوج مرحلة التحول، والمرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً الى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي، وذلك عبر آليات ديمقراطية".⁽¹⁰⁾ ويحدث هنالك، في بعض الأحيان، تناقض ناجم بين رغبة النظم السلطوية في الاحتفاظ بمواقعها في الحكم واستمرار احتكارها للسلطة والثروة من جهة، والخطر الداهم الذي يهدد سيادة الدولة تحت غطاء تعزيز الديمقراطية مع انتهازية دعاوى النظم السلطوية في الدفاع عن السيادة الوطنية كما تفعل الكثير من النظم التي تسعى الى المحافظة على استبدادها تحت دعاوى المحافظة على سيادة الدولة من جهة أخرى.⁽¹¹⁾

ويرى البعض إن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل، هي:⁽¹²⁾

(1) مرحلة التحول إلى الليبرالية Liberalization: هي تشير إلى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من عسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي. فالتحول إلى الليبرالية يتمتع بحرية محكومة، وفي هذا الإطار فإن الليبرالية هي جزء من الديمقراطية، كما يمكن أن تسهم في دعمها بواسطة استيعاب المطالب من الأسفل، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الليبرالية إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبة النخبة، وإقرار المبادئ الأساسية للديمقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي.

(2) مرحلة الانتقال الديمقراطي Democratic Transition: هي عملية معقدة للغاية، تشير الى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع

وممارسة السلطة السياسية، وهي تتأثر في ذلك بعدة مؤثرات، لعل أهمها: مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول.

(3) مرحلة ترسيخ الديمقراطية Consolidation: هي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة في أداء دورها ومقبولة من جانب المواطنين الذين يخضعون لها، ومن ثم يمكن القول أنها مرادف للاستقرار والمؤسسية في ظل مشاركة فعالة من جانب المواطنين. أن عملية تعزيز الديمقراطية - لكونها أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي - تطرح مشاكل مختلفة على الفاعلين السياسيين، حيث أنها عملية معقدة تتضمن تحولاً في الفاعلين، والسلوكيات، والعمليات، وربما القيم والموارد، مما قد يؤدي إلى تناقضات واضطرابات داخل النظام السياسي، ويولد مخاطر الارتداد، مرة أخرى، إلى النظام السلطوي. في هذا الإطار، فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي في حاجة إلى تحول معرفي للوقوف على طبيعة التغيير السلوكي لدى الفاعلين السياسيين أنفسهم، وعلى ابعاد عملية التحول الديمقراطي، ولابد من تبني إطار معرفي مستقر يتسم بالرشادة، وهنا يمكن النظر إلى عملية تعزيز الديمقراطية على المستوى النظري على اعتبار أنها موضوع يخضع للتحقق الامبريقي.

أن دراسة التحول الديمقراطي، على المستوى العملي، تقتضي بحث حالات التحول الناجحة دون أن تشير إلى حالات عدم التحول " Non Transition " أي النظم ذات الحكم السلطوي المستقرة. فغياب التحول الديمقراطي هو نقيض التحول نحو الديمقراطية، ولابد من دراسة النظم السلطوية المستقرة - كوبا مثلاً - ودراسة مخرجاتها وأثر ذلك على استقرار النظام السياسي أو تغييره. وإن كان الباحثون المعاصرون قد حددوا عوامل معينة تؤدي إلى التحول الديمقراطي من قبيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الازمات الاقتصادية، والإطار الدولي المناسب، فإن هذه العوامل تضيف دولة مثل كوبا، مما يثير التساؤل حول الاسباب التي تؤدي إلى استقرار بعض النظم السلطوية بالرغم من عدم تحولها نحو الديمقراطية. (13)

أن عملية التحول الديمقراطي تتحقق عبر خمس مجالات رئيسة تتمثل فيما يلي: (14)

- (1) مجتمع مدني مستقل يعمل تحت مظلة القانون .
- (2) مجتمع سياسي حر يدير أجهزة الدولة وينظم إطار عمل للمجتمع الاقتصادي .
- (3) حكم القانون يستند إلى دور تدعمه ثقافة سياسية ملائمة، مما يضيف شرعية على النظام السياسي.
- (4) أجهزة للدولة تقوم على معايير بيروقراطية تتسم بالرشادة والشرعية، مدعمة من المجتمع المدني، وتحتكر استخدام القوة ويكون لها سلطة أمرة على التجمعات الاقتصادية والسياسية .

(5) مجتمع اقتصادي يستند إلى سوق مؤسسي مدعوم بإطار تنظيمي وشرعي من جانب المجتمع السياسي، ومحترم من جانب المجتمع المدني، ويلعب دوراً في انتاج وتوفير فائض يسمح للدولة بتنفيذ وظائفها .

وتواجه عملية التحول الديمقراطي معوقات كثيرة ومختلفة منها ما يلي: (15)

(1) معوقات مؤسساتية: وتتضمن هرمية المؤسسات، نخبوية القيادات، الشخصانية، عدم تداول السلطة.

(2) معوقات داخلية: ويتعلق الأمر بهيمنة الدولة واختراقها وتدجينها للمجتمع المدني واستخدامه لمصالحها، بالإضافة إلى غياب الشرعية والنظام السلطوي الأبوي لبعض المجتمعات، والتمييز الديني والعنصري وضعف المواطنة .

(3) معوقات خارجية: وتتمثل في العولمة وتداعياتها، أحادية النظام الدولي، سياسات المنظمات الدولية.

وقد تكون أسباب حدوث التحول نحو الديمقراطية، نابعة من داخل المجتمع ذاته كحالة " الهند" أيام المهاتما غاندي، أو تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه كحالة اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية إذ فرض عليها الحلفاء نظاماً ديمقراطياً، ويمكن أن ينتج التحول الديمقراطي عن رغبة من أطراف أخرى، أو نتيجة لمبادرة من أعلى بواسطة النظام أو من الأسفل بواسطة المعارضة. (16)

ومثلما توجد أسباب وراء التحول الديمقراطي، فإن هنالك أنماطاً لهذا التحول أبرزها: (17)

(1) نمط التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات اجتماعية تاريخية كما حدث في بريطانيا 1688، والولايات المتحدة 1776، وفرنسا 1789، وفي رومانيا ضد حكم الزعيم" نيكولاي تشاوشسكو" في أواخر القرن العشرين.

(2) نمط التحول تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معها كدور الاحتلال البريطاني في الهند، ودور الاحتلال الأمريكي في العراق بعد 2003، ألا أن نجاح هذا النمط لا يتوقف على أرادة الدولة المحتلة وحدها، وإنما على تبني النخب في البلد المحتل لقيم الديمقراطية وإجراءاتها .

(3) نمط التحول تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة، وهو نمط للتحول يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية أو موت الحاكم المستبد أو عقب هزيمة عسكرية تفقده شرعيته بما يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول، وتختار لنفسها أن تضع قيوداً دستورية على ممارستها للسلطة: مثل حالة موت الجنرال " فرانكو " في اسبانيا عام 1976.

(4) نمط الانفتاح السياسي التكنيكي الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة، وهو نمط يبدأ بمحاولة النخب الحاكمة تحديد مدة بقائها في السلطة عن طريق أبداء قليل من المرونة والانفتاح السياسي التكنيكي أو المرحلي: كالسماح بوجود أحزاب سياسية صغيرة معارضة أو نوادي وتجمعات ثقافية ثم التضييق عليها في بناء قواعد شعبية مستقلة، ثم لا تستطيع النخبة الحاكمة وقف عملية الإصلاح بفعل المعارضة، ألا أنه يشترط في هذا النمط قوة المعارضة واتفاقها، ولا ينطبق على المعارضة

الضعيفة أو المتشرذمة مثل: الاتحاد السوفيتي " السابق " في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف.

(5) نمط تعاقد النخبة المستبدة على انسحابها من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع والعنف ضد الجماهير بحيث يكون الحاكم غير قادر على تغطية تكاليف القمع، وبالوقت نفسه، لا يملك القدرة على إدارة عملية التحول الديمقراطي، ومن هنا يكون أحسن بديل ممكن للنخبة الحاكمة هو أن تتسحب من الحياة السياسية بعد أن توقع عقداً يضمن لها عفواً سياسياً مع بعض الامتيازات، وتعهدها أن لا تقف حجر عثرة في مواجهة السلطة الديمقراطية الجديدة مثل: انسحاب الرئيس التشيلي " بنوشيه " من الحياة السياسية في تشيلي عام 1990.

كما تتطلب عملية التحول الديمقراطي بيئة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية ومؤسسية توفر لها إمكانية الاستمرارية والنمو بطريقة نمطية متصاعدة بعيداً عن الانقطاع والتراجع والهزات الانقلابية، وهنا تلعب الموارد التاريخية - الاجتماعية دوراً حيوياً في هذه المسيرة، ففي الهند مثلاً، طبقت الديمقراطية منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين وسط انتشار واسع للامية والفقر والاختلافات اللغوية والاثنية والدينية، بحيث شكلت لغزاً للمفكرين الغربيين ولنظريات الديمقراطية الغربية، فبالرغم من دور حزب المؤتمر الهندي في تحقيق التطوير التدريجي للمؤسسات الديمقراطية، ألا إن موارث الثقافة الهندية احتلت مكانة متقدمة في مسيرة التحول الديمقراطي في الهند، حيث يذكر أحد كبار كتاب الهند في قضايا التحضر ((بادرنت كاترفيدي)) أن أحد مبادئ الفكر السياسي الهندي الذي ساد المجتمع الهندي هو أن كل الأفكار تقريبية " نسبية " بالعلاقة مع الحقيقة. وبالنتيجة استطاع الهنود تطوير موقف فكري تجاه الأفكار الأخرى على نحو مقبول جداً حيث برزت هذه الأفكار الثقافية وممارستها بصورة جلية في الفترة الاستعمارية وبعدها، إذ وفرت قدرة عظيمة على الاستيعاب assimilation والتكتل agglomeration، وفي أتباع طريقة تؤكد التوفيق accommodation بدلاً من الانتصار segregation والهزيمة، ويرتبط بذلك أيضاً دور المهاتما غاندي بنضاله السلمي ومغزله اليدي في تحقي استقلال بلاده الهند. (18)

من هنا نجد أن التمايز النوعي بين نظم الحكم الديمقراطي من دولة إلى أخرى، هو تعبير عن انجازات عملية التحول الديمقراطي واستقرار الثقافة الديمقراطية وتطور الممارسة، ويرى الدارسون للنظرية الديمقراطية أن المرحلة الراهنة منها مازالت بعيدة عن الديمقراطية المثالية التي يسعى الديمقراطيون للاقتراب منها عبر عملية التحول الديمقراطي المستمرة عبر التحول الذي يتأثر بجملة عوامل داخلية وخارجية لا يمكن الهروب من تأثيرها وهذا ما سنعرفه في طيات مبحثنا القادم.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي:

تساهم عدة عوامل في عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تتظافر هذه العوامل في بلورة المواقف والآراء للتحول الديمقراطي وهذه العوامل هي :

المطلب الأول: العوامل الداخلية Internal factors:

تلعب العوامل الداخلية دوراً كبيراً في زيادة تحريك الجماهير نحو التحول الديمقراطي، والانتقال من النظم السلطوية وأبرز هذه العوامل :

أولاً- ضعف سيطرة النظم السلطوية ولجوءها للعنف السياسي: المقصود بذلك هو أن يدب الضعف في صلب الأنظمة السلطوية القمعية وذلك من خلال معارضة داخلية قوية قد تؤدي إلى تغييره، على الرغم من أن الأنظمة السلطوية تتحايّل على الديمقراطية حيث أنها بدلاً من تقوم بعقلنة مشاعر الناس وترشيدها، ديمقراطياً، تقوم بالتلاعب، الانفعالي والنفعي بها، واختزال معنى الوطن في معنى النظام. بمعنى أن المصلحة الوطنية تنمأى مع مصلحة النظام السلطوي، وبالتالي فإن كل معارض هو خائن، ويصبح التخويف هو الشكل الوحيد للتعاطي لسياسي مع الآخرين بالاقتران مع سيطرة عصبية اجتماعية على الدولة، بحيث تحاول كل عصبية، من هذه العصبية، أن تماهى نفسها بالمصلحة الوطنية. ولهذا نلاحظ أن فشل الدولة في بلورة هوية وطنية جامعة يتأتى إما من عنفها المفرط، أو عن عدم القدرة على احتواء الهويات الفرعية وإدارتها سلمياً. وقد أستهل الحكام، كثيراً، استتباع الدولة والمجتمع معاً والتحكم بهما حتى تحولت الدولة إلى مجرد أداة تسلط وقمع. قادت هذه السياسات إلى تدهور الدولة والمجتمع، لذلك فلتحقيق التحول الديمقراطي يتطلب الأمر عدم تحرير الدولة بل إعادة بنائها، ولا تحرر المجتمع بل إثبات وجوده بعدما تم تقطيع أوصاله منهجياً، قلياً، وفئوياً. والمطلوب، مرة أخرى، لتحقيق عملية التحول ليس فقط هدم قواعد وأركان الاستبداد، وإنما أيضاً السعي إلى بناء الدولة القانونية القائمة على حكم القانون وتحقيق العدالة والمساواة والحرية. (19)

وهناك علاقة بين عملية التحول الديمقراطي ومفهوم الثورة، أي التحول السياسي والتحول الديمقراطي عن طريق الثورة لإزالة النظم السلطوية بالقوة والتغيير الجذري لمجمل نواحي الحياة في ظل الحكم الاستبدادي، ومدى إنتاج الثورات لنظم سياسية أكثر ديمقراطية من سابقتها، حيث أنه من المعتاد أن الثورات لا تشكل ضماناً للتحول الديمقراطي، إذا صاحبته ولازمتها جرعات كبيرة من العنف السياسي المتبادل، أو تم إسقاط النظام بالعنف المسلح وما يصاحبها من الإزاحة الكلية للنخبة الحاكمة، مثلاً حدث في الثورة الفرنسية 1789 والثورة البلشفية في روسيا 1917، حيث أن مرحلة ما بعد الثورة واجهت مشكلة بناء الدولة، وليس ترسيخ أسس الديمقراطية، مما قاد إلى إعادة تجربة الدولة السلطوية عن طريق توسيع ممارسات القمع والأقصاء، خصوصاً إذا ما برر قادة الثورة ذلك باستمرار الثورة والتصدي لأعدائها الخارجيين والداخليين. (20)

وهذا المنظور يرتبط بدراسة الثورات التاريخية المسماة بـ " التقليدية "، لكن أمام تطور واقع المجتمعات المعاصرة برز الحديث عن نشوء جيل جديد من الثورات المسماة بـ " الملونة " تتسم بعدم اللجوء إلى العنف السياسي، وإنما اللجوء إلى حشد أكبر قدر ممكن من الجماهير في مظاهرات سلمية ترفع شعارات ورموزاً وطنية ومضادة للسلطة القائمة، وترفع مجموعة من الإعلام الملونة. ومن هنا سميت بـ " الثورات الملونة " مثل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا عام 1989، والثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004، وثورة الورود في جورجيا عام 2003. (21)

ثانياً. الثقافة السياسية *: لعامل الثقافة السياسية، في مجتمع ما، دور كبير في أحداث عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي. ولقد تنوعت المفاهيم والأفكار والتعاريف المعطاة لمفهوم الثقافة السياسية.

ويمكن تحديد عناصر الثقافة السياسية على النحو التالي: (22)

- (1) أنها تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع .
 - (2) أنها ثقافة جزئية لأنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع .
 - (3) أنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصسه الدولة لأحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد .
 - (4) أنها تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، وهذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية .
- وفي تحليل دور الثقافة السياسية ،لابد من التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين Durable Patterns والتوجهات قصيرة الأجل Short Term Attitudes التي تمثل رد فعل الجماهير تجاه أحداث معينة. كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير. هذا ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، ففي بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفاً، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوى، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لابد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات ويعملون داخلها. (23)

ولقد ميز " ألموند وباول " بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية هي: (24)

- (1) الثقافة السياسية الهامشية الانعزالية " الضيقة أو المحلية ": وهي تعني بعدم الاهتمام واللامبالاة العامة بالنظام السياسي وما يتصل به والشعور بالاغتراب. وهنا يعجز الفرد عن تقييم أي نوع من الأحكام الصحيحة عن أهداف السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، وهذه النوعية من الأفراد يكونون خاملين النشاط السياسي في تحقيق أي تقدم في عملية التحول الديمقراطي .
- (2) ثقافة الخضوع: وهي عبارة عن مجموعة أفعال النظام السياسي وموقف الأفراد السلبي اتجاهها، إذ يولونها بالاحترام المفرط من خلال أعمالها ويخضعون لها، كما أن هذا النوع من الثقافات يتسم في التعرف على عملية صنع القرارات السياسية ونوعية المؤسسات السياسية ومدخلات ومخرجات العملية السياسية. ورغم ذلك كله يبقى الأفراد سلبين تجاه النظام السياسي في ظل هذه الثقافة، لأنهم يعتقدون بعدم

إمكانية التأثير فيه، ويخافون القيام بأي تجاوز ضده معتقدين بأن أي تعبير ضد النظام يعرضهم الى الخطر، وهنا تفقد مشاركة الفرد وفعاليتها لاعتقاده بعدم جدوى دوره .

(3) ثقافة المشاركة: هي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين، ويشعرون بأنهم قادرون على إحداث التأثير في السلطة السياسية، ويعدون مثل هذا الشعور طبيعياً، ويدعوهم الى التدخل والمشاركة في الحياة السياسية العامة، من خلال مؤسسات الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح وللثقافة السياسية العديد من الوظائف البالغة الأهمية منها: (25)

1. التعرف على طبيعة البناءات والمؤسسات والنظم السياسية .
2. المساعدة في تحديد مفهوم المواطنة وحقوقها .
3. دورها في التحديث والتنمية الشاملة وتحقيق عملية المشاركة السياسية وتحديثها.
4. محاربة الأفكار الدخيلة وأزمات الهوية والاندماج والمساعدة في خلق الثقافة السياسية الوطنية.

الجدير بالذكر أن احتمالات " الديمقراطية " تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية. فبالنسبة لمنظري التحديث تمثل الثقافة السياسية متغيراً تفسيرياً مركزياً لعمليات الديمقراطية. فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال. ومهما يكن فإن تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تؤكد القيم الكبرى الحاضنة والحاملة للديمقراطية، وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر، بكل تجلياته وعناوينه، وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان. فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية (26) إن التوقعات الديمقراطية Democratic Expectation تكون مرهونة بمدى النجاح في صياغة نظام ديمقراطي مستقر، يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، إذ تساهم المتغيرات الثقافية، كغيرها من المتغيرات، بدور مساعد في أحداث التحول الديمقراطي. فالمتغير الثقافي يقصد به مجموعة القيم والرؤى والأفكار التي تساعد على التحول الديمقراطي، والتي تكون متشربة بقيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والتعددية وحرية الفرد في اعتناق أفكاره وقيمه الدينية، وهنا يتعلق الأمر بمدى وجود تجانس المجتمع، وعدم انقسامه انقساماً حاداً الى أثنيات وطوائف (27).

فالثقافة هي تربية وتنشئة وليس فقط معرفة، ولكي تتحقق الديمقراطية، في البلدان المتحولة حديثاً، يجب أن يكون الناس متشربين بقيمة المبادئ الديمقراطية، وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسي، ووجوب أن تكون الديمقراطية راسخة في عقول الناس والحكام. وهناك من يعتقد أن وجود ثقافة سياسية يفترض أن تقوم على مجموعة من المبادئ منها التسامح أزاء المرأة، التسامح نحو الأقليات، التسامح نحو المعارضة السياسية من أجل نمو وتطور الديمقراطية (28).

وبالتالي فالديمقراطية، لكي تكون النظام الأمثل للحكم، تتطلب مواطنين ديمقراطيين الثقافة والتفكير، وأن المجتمع المثقف من الصعب أن تخترقه المؤثرات المعادية مهما كانت قوتها، لأنه يمتلك الوعي الضروري والقدرة لتجاوز الأزمات مهما عظمت، وهو القادر على تصريف شؤونه ومحاسبة حكامه إن أساءوا.

ثالثاً - العامل الاقتصادي: يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تكون مدخلاً مناسباً لدفع النظم غير الديمقراطية للتحوّل الديمقراطي، وتؤدي الأزمة الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلسلي، ومن ثم التشكيك في حقه بالاستمرار في السلطة والحكم، كما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انقطاع العلاقات بين النظام وقطاعي التجارة والصناعة في المجتمع. أن النمو الاقتصادي قد يكون عاملاً محفزاً أو ضاعطاً لأحداث التحول كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، ومن ثم تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية، كما أن زيادة مستوى الثراء تحد من حالة عدم المساواة في توزيع الثروات مما يؤدي إلى ظهور الطبقة والفروقات الحادة بين أفراد المجتمع الواحد، ويؤدي دوراً كبيراً في تصاعد نظرات الحقد بين الفئات الاجتماعية المتناقضة - الأغنياء والفقراء - مما يسبب تصدعاً في هيبة الحكم، ويزيد من الشعور بضرورة تحقيق التغيير الجذري، ويساعد في فرص حصول التحول نحو الديمقراطية والتخلص من أعباء ومظالم النظام الاستبدادي.⁽²⁹⁾

لكن هنالك صعوبات أخرى تتعلق بالقدرة على حل المشاكل الاقتصادية شبه المزمنة في الدولة السلطوية، المتمثلة في البطالة العالية للشباب، وانخفاض مستوى الدخل الفردي لدى فئات واسعة، بحيث أن عامل الموازنة مفقود في مستوى الدخل والفجوة الكبيرة بين المداخل، وسوء توزيع الثروة، ووجود بنية اقتصادية ريعية، أو تعتمد على قطاعات هشة مثل السياحة والخدمات، وتراجع وتيرة التصنيع، إضافة إلى أضرار الاقتصاد، في أغلب الدول السلطوية، بالإدارة البيروقراطية المتضخمة وبسيطرة الدولة على الكثير من جوانبه. فالعامل الاقتصادي يمثل تحدياً مهماً في التحول الديمقراطي، إن تعرض الحكومات المتحولة ديمقراطياً لنكسات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى الفشل في تحقيق الترسخ الديمقراطي، لأن الدولة الديمقراطية تتطلب مستوى رفاه عام بين المواطنين، وتوسعاً في حجم الطبقة الوسطى لكي تلعب دورها الصحيح، حيث أن العديد من الدراسات أكدت على توقف نجاح عملية التحول الديمقراطي بوجود انتقال اقتصادي ناجح، يعالج المشكلات الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون.⁽³⁰⁾

وهناك قوانين علمية ثابتة تحدد العلاقة السببية بين المعطيات والعوامل الاقتصادية من جهة، ونظام الحكم والسلوك السياسي من جهة أخرى، إن للعوامل الاقتصادية دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة. فالدول الغنية، مثلاً، تميل إلى اعتماد أنظمة ليبرالية، لأن قدرة المواطن على تلبية حاجاته المادية لا تستدعي منه دعوة الدولة للتدخل، مباشرة، في الشأن الاقتصادي، فتستمر حرية المنافسة الاقتصادية حيث تبدو الوسيلة الأساسية لضمان الازدهار.⁽³¹⁾

كما أن التفاوت الاجتماعي بين مختلف فئات الشعب لا يؤدي لإيصال الطبقات الدنيا إلى حالة العوز نظراً لوفرة الثروة الوطنية والازدهار الاقتصادي. على صعيد المؤسسات السياسية يبدو أن البلدان الغنية هي أكثر ملائمة من البلدان الفقيرة للديمقراطية بدلالة انهيار الديمقراطية البرلمانية في إيطاليا ودول أوروبا الوسطى إثر الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى " أزمة 1929". فالتحدي للضائقة المالية الاقتصادية قضى بإقامة أنظمة تتوجه إلى المزيد من المركزية وتتمتع بصلاحيات مطلقة. ورغم أن غنى البلد يساعد على قيام نظام ليبرالي، إلا أن الليبرالية هي في حال انحسار حتى في الدول المتقدمة الغنية، ولعل ذلك ناتج عن تعقد الأوضاع الاقتصادية وتداخل اقتصاديات البلدان بعضها ببعض، ورغبة المواطنين في تحسين مستوياتهم الاجتماعية مما يستدعي تدخل الدولة (32).

إذن يؤدي العامل الاقتصادي دوراً بارزاً في إحداث عملية التحول الديمقراطي فيما يتصل بتحديد مختلف مجالات التصنيع التي تتيح الموارد والعائدات الكبيرة التي تزيد من قوة الدولة وانعكاسها على رفاهية الفرد وديمومة عمله باستمرار، حيث التشغيل الكامل للموارد المتاحة وعدم اعتماد الدولة على اقتصاد أحادي الجانب، وعدم إتلاف المال العام في مشاريع وهمية أو إجرائية، كل ذلك يوفر الطاقة الكاملة لقوة الدولة وزيادة رصيدها بين الدول، وبالتالي سيشكل ضماناً لتحقيق التحول نحو الديمقراطية، فضلاً عن الارتكاز على اعتماد الحلول التدريجية للمشكلات بما يضمن الابتعاد عن النهج الشمولي التسلطي، واعتماد سياسات التنمية المستدامة لتحقيق خطوات وثيقة صوب التحول الديمقراطي.

رابعاً - دور مؤسسات المجتمع المدني: من دون الولوج في تأصيل مفهوم المجتمع المدني*، فقد عرف بأنه: " مجمل التنظيمات غير الأثرية _ غير الأسرية _ وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح المشتركة لأعضائها " (33) وكذلك عرف بأنه: " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة، وهي التي تمارس الرقابة على عمل الحكومة للحيلولة دون استبدادها" (34). وعرف أيضاً: " بأنه مجموعة الفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة بعدها الوحدة الأساسية التي يستند عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي من جانب، والدولة ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من جانب آخر " (35).

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الدور البارز في تطوير الديمقراطية ومحاربة كل صور التعصب الطائفي والقبلي والعرقي، ودفع عجلة التقدم إلى الأمام بواسطة التوازن المطلوب بين سلطة الدولة وهذه المؤسسات بما يصب في خدمة أفراد المجتمع وتربيتهم تربية ديمقراطية ذات أسس عقلانية علمية (36).

إن قيام مجتمع مدني نشط هو أحد العناصر المهمة واللازمة للتحول الديمقراطي. فلا بد من أن يكون هناك تفاعل ما بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة، ولا يتحقق هذا التفاعل إلا بوجود بعض المؤسسات التطوعية الاستقلالية غير الحكومية. فاحد أهداف وجود تلك المؤسسات سيضطلع بنقل النشاط السياسي من النشاط السلطوي المرتبط

بالسلطة الى نشاط منفتح ومتعدد على وفق قاعدة غير تطوعية. وبذلك ستكون تلك المؤسسات أمكانية لأن تتحول لثقافة في المجتمع من ثقافة الخضوع الى ثقافة مدنية تستند الى المساهمة والمشاركة البعيدة عن الاعتبارات الاثنية والطائفية.⁽³⁷⁾

لقد أستخدم مفهوم المجتمع المدني من جانب مفكرو النظرية الديمقراطية بمعنيين اساسيين:⁽³⁸⁾

أولهما: لكي يشير إلى نمو بعض الحركات المعارضة في دول مثل: تشيكوسلوفاكيا، قبل تفككها، وبولندا وبلغاريا. هذه الحركات رأت في المجتمع المدني بديلاً لأجهزة القهر التي تملكها الدولة. وقد أتبعوا في ذلك استراتيجيات مختلفة ونظروا للدولة على أنها معادية للحرية، وحثوا المواطنين على الانضمام لهذه لمؤسسات.

ثانيهما: إن مصطلح المجتمع المدني أصبح يستخدم كبديل لمفهوم السياسة، أكثر من كونه توسيع أو زيادة لمجالات مشاركة المواطنين في إطار النظم السياسية. وفي هذا السياق تشير أغلب الدراسات إلى ان مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني أصبح يمكن استخدامهما بشكل تبادلي. فالمجتمع المدني أصبح مفهوماً محورياً، وهو بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية والتعامل مع حقوق الإنسان باحترام. إن النظام التسلسلي، دائماً، يسعى لطرح مؤسسات بديلة لمؤسسات المجتمع المدني وهي "التضامنيات" والمقصود بها جماعة تعبر عن نفسها ومصالحها الضيقة تضامنياً من خلال قادة تعترف بهم الدولة أما ضمناً أو رسمياً، وأمثلة هذه التضامنيات كثيرة كالمؤسسة الدينية والعسكرية وتحالفات العشائر وكبار الملاك والتجار.⁽³⁹⁾ إن مؤسسات المجتمع المدني، وبسبب استقلاليتها، تلعب دور المحاور الدائم للحكام، وتشكل وسيلة التعبير عن احتياجات المواطنين، ويعتمد استمرارها على مشاركة الأفراد، وتؤدي دوراً كبيراً في مراقبة السلطة وإحصاء هفواتها. فهي القناة الحقيقية بين الفرد والسلطة، وتسعى دائماً لتحقيق التوازن السياسي.⁽⁴⁰⁾

يتضح مما سبق، أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً في أحداث عملية التحول الديمقراطي، لأنها تلعب أدواراً رئيسية في تشكيل وتطوير أوضاع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

خامساً - النظام الحزبي : يشكل النظام الحزبي عاملاً مؤثراً في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، وحتى في ظل بروز دور مؤسسات المجتمع المدني، تظل الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً نظراً للوظائف التي تقوم بها، وتمثل في التنشئة السياسية، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وتنظيم المنافسة الانتخابية، ووضع أجندة صنع السياسة، وتشكيل الحكومات الفعالة، واستيعاب الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية، وإضفاء روح وصورة للتعددية السياسية التي تعد المقوم الأساسي للديمقراطية. إن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي وتقويته يدعم الحكومة ويضفي الشرعية عليها، وينظم المطالب والصراعات من خلال إجراءات محددة.

ولعل أحد أهم العقبات التي تواجه النظم التي تحولت للديمقراطية، ويحول بينها وبين ترسيخ ديمقراطيتها هو ضعف المؤسسات الحزبية، وذلك على العكس مما كان

سائداً خلال معظم سنوات القرن العشرين، حيث كانت الابنية الحزبية تمثل أحد أسس النظم الديمقراطية. وبالرغم من ذلك فليس كل نظم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ذات نظم حزبية ضعيفة. فهناك بعض الدول مثل: إسبانيا، البرتغال، اليونان قد أخذت بعض الوقت لإقامة نظم حزبية على درجة عالية، نسبياً، من المؤسسية مقارنة بغيرها من النظم، وإن كان الوقت ليس متغيراً هاماً. فالبرازيل منذ 1985، وإكوادور، منذ 1978، وبوليفيا، منذ 1980، وبيررو، منذ 1980، لم تستطع أي منهم أن تقيم نظاماً حزبياً قوياً، وبالرغم من أن الثورة التكنولوجية العلمية ممثلة في تطور وسائل الإعلام الجماهيري، وزيادة سهولة الانتقال والسفر، وتكنولوجيا المعلومات، قد أدت إلى تراجع أهمية الوظائف التي تقوم بها الأحزاب كأداة للاتصال مفتوحة بين المواطنين والقيادات السياسية، إلا إن الديمقراطية هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ظل انتخابات حرة نزيهة عامة. وبالرغم من التعدد الحزبي لا يعني تحقيق الديمقراطية الحقيقية، إلا أن الأحزاب السياسية تعد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية. ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية، وطبيعة قياداتها وكوادرها ومدى التزامها بالديمقراطية من ناحية أخرى. إن بناء مؤسسات سياسية قوية من ضمنها الأحزاب السياسية هو الضمان لتحقيق الديمقراطية. (41)

نخلص إلى ما تقدم، إن العوامل الداخلية تؤدي دوراً بارزاً في عملية التوجه نحو الديمقراطية وإحداث التحول الديمقراطي، وهي، بلا شك، تتأثر بالعوامل الخارجية والمتغيرات الدولية تأثيراً كبيراً وتكون امتداداً لها.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية External factors :

تلعب العوامل الخارجية دوراً بارزاً في أحداث التحول نحو الديمقراطية، كضغط النظام الدولي الجديد وتنامي ظاهرة العولمة وانعكاساتها على البلدان المتحولة ديمقراطياً، والضغط التي تمارسها المؤسسات الدولية وبالأخص المالية منها كصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية التي تعمل على مراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية فلنتعرف على تفاصيل ذلك تباعاً.

أولاً: تأثير النظام الدولي الجديد: شاع استخدام مصطلح النظام الدولي الجديد، وتم تداوله عند كثير من الباحثين والكتاب بمعانٍ مختلفة واستخدامات متباينة وفهم مختلف. (42) وهذا يعني أن حالة عدم التوافق على ماهيته لأنها دائمة التغيير، واللافت للنظر أن محاولة إقامة نظام دولي جديد ليست الأولى في التاريخ المعاصر، وأن القرن العشرين، فقط، قد شهد ثلاث محاولات، وفي المرات الثلاث وقعت أحداث دولية هائلة أعقبها، جميعاً، حالة سيولة في العلاقات الدولية، واختلال في توازن القوى. وفي المرات الثلاث، أيضاً، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم معلنة نفسها القطب الأوحـد ومبشرة بقيام نظام دولي جديد لخدمة مصالحها وعلى حساب مصالح الأمم والشعوب الأخرى. (43) وبدأ يتبلور اتجاه لعولمة القيم الغربية في السياسة والاقتصاد وتسخير كل الوسائل المتاحة لتكريسها كمبادئ وقيم للنظام الدولي الجديد. إن هذا يقود للقول أن دول العالم الثالث كانت أكثر قدرة على الحركة وأكثر مرونة في التوجهات في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية من النظام الأحادي. ففي ظل النظام الأحادي تضعف المرونة

في الانسحاب إلا إذا تبنت الدول النامية قيم النظام الجديد، في حين يكون بمقدور هذه الدول رفض قيم القطبين في ظل النظام الثنائي على الرغم من محدودية الحركة، لأن الانسحاب، عندها، لا يكون على حساب قيم القطبين معاً وفي آن واحد. (44) ويعتقد الباحث نبيل الدجاني بأن النظام الدولي الجديد، وإن كان يبرز سيطرة الدول الكبرى، إلا أن الجديد فيه هو غياب القطب الآخر المنافس، وتفرد القطب الواحد بمركز القيادة الدولية وسعيه إلى استعمال القوة لغرض ربط دول العالم سياساته واعتناقه قيمه. (45) ولا بد من التنويه إلى أن التحولات العالمية كانت لها نتائج بالنسبة لمسيرة التحول الديمقراطي في العالم الثالث. فالعوامل الخارجية ليست محايدة. فبعضها مرجح للتحول الديمقراطي ومساند لها، وبعضها معوق له أو غير مشجع على أقل تقدير. (46) وإذا جاز لنا فهم الديمقراطية على أنها آليات تتيح للشعب أن يحكم نفسه بنفسه في أفق من الحرية من ضمنها التعددية السياسية وسيادة القانون وضمن حقوق الإنسان، فلا نستطيع فهم فرض آليات هي نتاج خصوصية تاريخية وثقافية واقتصادية، وأن تكون تلك الآليات مصدراً للفتوى بشأن الآليات التي يختارها شعب من الشعوب. على هذا يأتي في مقدمة التحديات القائمة ضمن إطار الديمقراطية سعي الدول المهيمنة لتذويب الخصوصية الوطنية بواسطة منظورها للديمقراطية باعتبارها مفهوماً مجرداً صالحاً لكل زمان ومكان. (47) أن صعود تيار الديمقراطية وربطه بالتنمية " Development " يعد، بحد ذاته، تطوراً إيجابياً ينبغي الترحيب به. فالديمقراطية، والمفردات المعبرة عنها، لا يمكن أن تكون ملكاً خاصاً لدولة ما، أو مجموعة دول أو حضارة أو إقليم أو شعوب معينة. فهي حصيلة الجهد الانساني كله وتهم البشرية بأسرها. تلك حقيقة يجب الإقرار بها بغض النظر عن استخدام هذه المفردات كأسلحة سياسية في خدمة السياسات الكونية. بل أن من حق الشعوب والدول التمسك بقيم الديمقراطية واحترام مبادئها والحق في بيئة نظيفة وتنمية مستقلة، كما أنه يجب التنويه إلى إن عالمية الديمقراطية تركز على حقيقتين: (48)

الاولى: كونها نظاماً انسانياً أسهمت البشرية، كلها، في تطويره .

الثانية: كونها مثلاً ضامناً لسعادة الانسان .

لكن عالمية الديمقراطية لا يجوز أن تفهم كمطلق، بل إن الشكل الذي تتخذه يتحدد، أخيراً، ببنية المجتمع الذي تطبق فيه. إنها، كفكرة ونظام ومثال، اكتسبت، بحكم تاريخها الطويل، سمات ذات طابع عالمي، وأخرى ذات طابع خصوصي. أي أن الديمقراطية لا يمكن فصلها عن التطورات الداخلية، ولا يمكن فرضها، بأي حال من الأحوال، وبالتالي، فإن الخصوصيات في الديمقراطية تصبح ضرورة مؤكدة، تنجم عن نسبية الديمقراطية في الزمان لأنها نموذج وفكر في تطور مستمر تفرضه حاجات المجتمع وروح العصر. كما أن الخصوصية الديمقراطية تتجسد بوجود وسائل وآليات مختلفة للوصول إلى الديمقراطية وتطبيقها وفقاً لظروف المجتمع وحاجاته. (49)

إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية، وتعدد النظريات بشأنها، علاوة على تميز أنواعها وتعدد أنظمتها، والاختلاف حول غايتها، ومحاولات تطبيقها في المجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، تجعل مسألة تحديد نمط

إن تأثير بنية النظام الدولي الجديد على عملية التحول الديمقراطي مسألة في غاية الأهمية تفرض نفسها بشكل قوي، وفي أحيان كثيرة تفرض خصوصية التطور التاريخي لأية أمة من الأمم. يتضح مما سبق أنه ينبغي أن لا يتحول ذلك إلى مبرر للخشية من الديمقراطية بحجة الخصوصية الوطنية أو القومية، أو التذرع بضرورة توفر مستلزماتها، واضعين بنظر الاعتبار أن محيط عصرنا الحالي يقرب الأمم بعضها من بعض إلى درجة تحويله العالم إلى قرية صغيرة سواء في نواحي التفكير أو في الكثير من مستلزمات الحياة ومفرداتها اليومية وهذا ما أفرزته العولمة.

ثانياً: العولمة: تعني نقل اختصاصات الدولة وسلطاتها في المجال الاقتصادي والاعلامي، ومن ثمة في السياسة والثقافة، أيضاً، إلى الإطار الكوني. (55)

الا أن البعض يعتقد أن العولمة السياسية لن تقضي على الدولة، وإنما ستنتزع منها بعض الوظائف، لأن وجود الدولة ضروري لتنظيم المجتمع فهي التي تصدر القرارات المعترف بها دولياً مثلاً. أن حركة العولمة السياسية تتجسد في وقائع وظواهر عديدة تأخذ تجليات كثيرة أهمها: ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة، علماً أنه ليس كذلك، ومن الصعب، في المستقبل، أن يتحول إلى وحدة سياسية. (56)

إن مفهوم العولمة لا يقتصر على الإطار الجغرافي " الفضاء العالمي برمته "، لكن ينطوي على الإطار الزمني، أيضاً، حقبة ما بعد الدولة القومية، وهي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، وبقياداتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. (57)

وهناك من الباحثين يعود بالعولمة كنظام اقتصادي واعلامي وايدولوجي إلى مبادرة تقدم بها بعض المنظرين في الولايات المتحدة عام 1965. وعلى العموم فإن للعولمة تاريخاً قديماً، ومن ثم فإنها ليست نتاج العقود الماضية التي أزدهر فيها هذا المفهوم وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسة لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ما جعلها تبرز أثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعميق آثار العلمية والتقنية من جانب، والتطورات الكبرى من جانب آخر، بل أن الثورة التي حدثت في عالم الاتصالات، والوجه المعروف عن العولمة اليوم أنها أداة من أدوات الهيمنة الأمريكية، وهي لحظة التتويج لانتصار النظام العالمي كونياً الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه داخل حدودها وخارجها على حد سواء. (58)

ويذهب " فرانسيس فوكوياما " إلى أن الدولة صاحبة السوق الحر تعمل، في الناحية الاقتصادية، على تأكيد مصلحة الأفراد الذاتية، لأن الثراء الاقتصادي معيار انتصار الرأسمالية بعد أحداث الحرب الباردة. (59)

في ظل العولمة أصبح المجتمع المعاصر هو مجتمع المعلومات، وهذه المعلومات تتسم بأنها غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية، وهي تؤدي دوراً في تنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية، كما إنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني والإبداع والتجديد. أرتبط بذلك ثورة اتصالات هائلة تتمثل رموزها في عولمة البث التلفزيوني المباشر من خلال الأقمار الصناعية، فضلاً عن شبكة الأنترنت التي أحدثت ثورة في مجال الاتصال الإنساني، وفي مجال المعرفة البشرية على السواء. في هذا الإطار، يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أنماط من الديمقراطية تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين، مثل: الديمقراطية التشاركية Participatory Democracy أو الديمقراطية التداولية Deliberative Democracy التي تقوم على الاتفاق، وضبط النزاع الإنسانية بهدف الوصول

لقرارات تتسم بالشرعية. كما أن تكنولوجيا المعلومات واستخدام وسائل الاتصال عبر أجهزة الحاسوب يؤدي إلى ظهور ما يسمى بديمقراطية المعلومات، أو الديمقراطية الإلكترونية أو الديمقراطية الرقمية Digital Democracy ولعل من المفيد إلقاء الضوء على أبعاد هذه الديمقراطية التي تمثل أحد أوجه تطور النظرية الديمقراطية. تنهض الديمقراطية الرقمية " ديمقراطية المعلومات " على أربع مقومات رئيسة تتمثل في حماية خصوصية الأفراد، والحق في المعرفة، وحق استخدام المعلومات، وحق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرار المحلية والكونية والحكومية. فالديمقراطية الرقمية، أو المعلوماتية، هي ممارسة الديمقراطية بدون حدود في الوقت، أو الفضاء، أو الظروف المادية الأخرى، وإن كان ذلك لا يمثل بديلاً للممارسات السياسية التقليدية. (60) هكذا فإن للعولمة، في الوقت الحاضر، تأثير كبير على فرص التحول الديمقراطي لما تحتويه من عناصر ومبادئ تتسم بسرعة الاتصال بسبب عنصر تدفق المعلومات على كل المستويات، مما أثر على طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين وتسهيل عملية المشاركة السياسية.

ثالثاً: ضغوط المؤسسات المالية الدولية: تؤدي المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دوراً مهماً في دفع عمليات التحول عن طريق المنح والقروض التي تقدمها للدول النامية والتي تقيدها بشروط سياسية، يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية عند تلك الدول. (61) إن الجديد في الأمر هو التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما صار يعرف بالتبعية. والجديد، أيضاً، أنه لم يعد المال يستخدم ضمن شعارات الصداقة والتعاون كما كان من قبل، وإنما صار الموضوع، برمته، علنياً ومحل مفاوضات تتداولها وسائل الاعلام بشأن حجم المساعدات الاقتصادية وشروطها. (62) أما بخصوص سلاح المديونية، فقد أصبح من بين أهم الوسائل المعتمدة للضغط على الدول النامية للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية، وذلك في ضوء استراتيجية مركزية عالمية أهم ملامحها: (63)

1. اجبار البلدان المدينة على أنتهاج نموذج للنمو الرأسمالي التابع .
2. التخلي، تماماً، عن احلام التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة في البلدان النامية .
3. سلب حرية القرار الاقتصادي الوطني في الدول المدينة، وأملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح رأس المال الاجنبي وتحميها.
4. تهيئة مناخ البلدان النامية لعودة الاستثمارات الاجنبية الخاصة .
5. اعتماد وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القاضية بتقليص حجم الانفاق العام والدعم الحكومي، من دون النظر الى ما قد تثيره هذه الوصفات من إشكاليات جانبية على الصعيد الداخلي .

وقد انعكست كل هذه السياسات بشكل نتائج سلبية تمثلت في تهميش الجماهير وإفقارها وتجديد استغلالها، واتساع الهوة بين قلة متخمة وأغلبية معدومة، مما أسهم في بروز الايديولوجيات المعادية للديمقراطية. (64) فالعرقية والقبلية والمذهبية والاصولية

الدينية ظواهر تتزامن، على المستوى السياسي والثقافي، مع مخططات إعادة الهيكلة المفروضة على بلدان العالم الثالث وترجمة هذه الإستراتيجية بضغط على هذه البلدان لتحقيق تحول ديمقراطي صوري لا يمت لواقع هذه البلدان ولا يراعي ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أدنى مراعاة. إن المنظمات الدولية يمكن تؤدي دوراً في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية غير مشروطة، وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي. لقد أصبحت الديمقراطية قضية دولية، وهناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الاوربي. وأي محاولة من جانب الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية لكي تتجاوز عن الديمقراطية، سوف يحول ذلك بينها وبين الحصول على المعونات.⁽⁶⁵⁾

رابعاً: ضغوط القوى والتكتلات الدولية الكبرى التي تستخدم المساعدات الدولية: هذه التكتلات تستخدم المساعدات الدولية كأداة للضغط على الدول غير الديمقراطية باتجاه التحول الديمقراطي. إن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، ولكن الجديد، في السنوات الأخيرة، أصبحت سلاحاً استراتيجياً واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقي، وتلعب الدول الكبرى دوراً كبيراً في هذا الموضوع حيث غالباً ما تكون هذه المساعدات مشروطة بجوانب سياسية.

خامساً: ضغوط المؤسسات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الغير الرسمية كمؤسسة كونراد آديناور ونريد ريش إبيرت الالمانيتين، ومؤسسة فورد الامريكية: إن مثل هذه المؤسسات تعمل على تشجيع الاصلاحات الديمقراطية والتحول الديمقراطي في البلدان النامية .

سادساً: الحرب أو الغزو الخارجي: إن غالبية الدول التي تعرضت الى التدخل العسكري لم يكتب لمسيرة التحول الديمقراطي فيها النجاح، بسبب الاجراءات التعسفية التي مارسها المحتل والتي تتناقض مع جوهر الديمقراطية من جهة، والسلطات الوليدة التي ينصبها الاحتلال والتي تكون في معزل مع الواقع العام للدولة المحتلة من جهة أخرى، إلا أنّ هنالك من يعد التدخل العسكري الخارجي أحد أدوات التحول لأنه يكسر إرادة النظام الاستبدادي القوي، ويفسح المجال للتعددية الفكرية أن تظهر على الساحة السياسية.⁽⁶⁶⁾

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية تأثر واهمية العوامل الدولية في هذه العملية - وذلك بدرجات مختلفة - وإن كان كثيراً من العوامل الدولية لا تتضح اهميتها بالنسبة للباحثين، ويكاد يقتصر تأثيرها على شرق اوروبا. وبالرغم من ذلك فإن الدراسة المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي تشير الى أنها عملية داخلية، وان العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقاً على هذه العوامل. وإن هنالك القليل من الدراسات التي تتناول البعد الدولي، كما أن الباحثين يشيرون الى أن البعدين، الدولي والداخلي، يتفاعلان، معاً، في

إحداث عملية التحول الديمقراطي، وبعد حدوث التحول الديمقراطي، عادةً، ما يحدث إعادة توجيه لسياسة الدولة الخارجية حيث تتجه لتقوية وتكثيف علاقاتها الخارجية. (67)

والواقع، أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية الانتقال من وضع استبدادي تسلطي قمعي إلى وضع ديمقراطي وهي عملية تدريجية وليست طفرة فجائية. كما أن التحول، بحد ذاته، ليس هو الديمقراطية، وإنما هو شرط أو طريق للوصول إليها رغم أخذه ببعض ملامحها: كالتعددية السياسية وبعض الممارسات الديمقراطية. (68) وهذا يعني أن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد أمنيات ورغبات، بل هي بناء تدريجي للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة للقيود الدولية في سياق عملية صعبة طويلة الأمد، وبناء الأسس السليمة والمتينة للديمقراطية، وارساء مفهوم دولة المواطنة الفعالة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية واعية، إلا أن الأمر يواجه تحديات، داخلية وخارجية، محدقة بأبعاد ومستويات التحول للانتقال نحو الترسخ، لأن التحول محصلة مجموعة من الأسباب، المتفاوتة، المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى. (69)

الخاتمة

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والاستنتاجات أبرزها:

1. أن مفهوم التحول الديمقراطي لما يتضمنه هذا الأخير من متطلبات وشروط ومقومات وأرضيات تستند عليها وتقوم على أساسها، لذلك فإن الخوض في موضوع التحول الديمقراطي ليس من المواضيع اليسيرة في المجتمعات النامية لما تعانيه هذه المجتمعات كما أسلفنا من أزمات، بالإضافة إلى ذلك إن التحول الديمقراطي هو العملية الأساسية لإطلاق صفة الإيجابية على طبيعة النظم السياسية، فالنظام السياسي الصالح هو الذي يفسح المجال للصيرورة الديمقراطية بأن تأخذ مجراها، فالحكم الصالح يقاس بمدى تطبيقه للأسس الديمقراطية السليمة.
2. إن التحول الديمقراطي يمر بعدة مراحل أبرزها كمرحلة القضاء على النظام السلطوي، ومرحلة مرحلة اتخاذ قرار النظام الديمقراطي، مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي مرحلة النضج الديمقراطي، وما تضمنت هذه المراحل من الأسس والخطوات لتحقيق التحول الديمقراطي. كما طرح بعض الباحثين بعض المراحل منها: مرحلة التحول إلى الليبرالية Liberalization ومرحلة الانتقال الديمقراطي Democratic Transition ومرحلة ترسيخ الديمقراطية Consolidation وما تضمنت هذه المراحل من الأسس والخطوات لتحقيق التحول الديمقراطي. كما توصلنا إلى أن التحول الديمقراطي يقوم على أنماط متعددة، كما يمر بمعوقات كمعوقات مؤسسية ومعوقات داخلية و معوقات خارجية.

3. وقد وجدنا أن العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي لها أهمية خاصة فهي التي تؤثر في عملية إحداث نقلة سريعة في عملية التحول وهي بطبيعتها

تتفاعل فيما بينها لأحداث عملية التحول إذ لا فكاك لواحدة عن الأخرى من حيث طبيعتها و أهدافها وماهيتها. وهي تساهم في التخفيف من حدة ومضار الحكم الاستبدادي المطلق وخصوصاً في البلدان الأقل حظاً من التقدم وفي مرحلة التحول الديمقراطي، حيث أن هذا الأخير يأتي كرد فعل ونتيجة لازمة العميقة التي تعيشها الأنظمة التسلطية التي فقدت المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وهذا التحول يتأثر بعوامل داخلية وخارجية تؤثر عليه بدرجة كبيرة. ويجب أن نفهم أن التحول الديمقراطي لا يمثل، أو بالأحرى الانتقال من التسلطية، بالضرورة مساراً للازدهار والحرية والحكم الرشيد. ما لم تتوفر الإرادة المجتمعية وقوة الثقافة السياسية للمواطنين و مرونة العامل الاقتصادي وقوة مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية التي توازن بين السلطة الحاكمة في قمة الهرم السياسي وبين المحكومين الذين يشكلون قاعدة الهرم السياسي والاجتماعي وهذا يحدث بالتعاون مع الأحزاب السياسية الحقيقية التي تعبر عن تعددية حقيقية وليست شكلية تكون أدوات لتحقيق مصالح الناخبين عندما تكون صادقة في نواياها وتحقيق برامجها الانتخابية التي تطلقها أبان موسم الانتخابات وهذا كله يتوقف على جودة المؤسسات السياسية التي تنتج عن المرحلة الانتقالية ومدى كفاءتها في معالجة المشاكل الموروثة والنتيجة، وهذا لا يتم بمعزل عن تأثير العوامل الخارجية كتأثير النظام الدولي الجديد وما أفرزته وتفرزه العولمة في هذا الصدد وضغوط المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما يمارسان من تأثير في الضغط باتجاه عملية التحول وتأثير المؤسسات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة والغير الرسمية وسياسة المساعدات الدولية التي تمارسها الدول الكبرى وكذلك الحرب والغزو الخارجي من إحداث عملية التحول سواء أكانت نتائجها ايجابية أم سلبية كعامل من العوامل المساعدة لإحداث عملية التحول الديمقراطي .

هوامش البحث ومصادره

- (1) Stephen G. King: " The New Authoritarianism In The Middle East And North Africa " Bloomington , Indiana University Press , 2009, P. 17.
- (2) Saliba Sarsar: "Quantifying Arab Democracy" Democracy in The Middle East, Middle East Quarterly , Summer , 2006, p.p 21- 22.
- (3) صموئيل هنتنغتون: " الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين "، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، 1991، ص 99.

- (4) برهان غليون: " الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة " الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية، علي خليفة الكواري "محرراً " في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، د.ت، ص97.
- (5) عصام سليمان: " الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة - "، بيروت، منشورات دار الحلبي الحقوقية، 2010، ص12.
- (6) علي خليفة الكواري وآخرون: " الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص28.
- (7) لمزيد حول مراحل التحول الديمقراطي انظر: ابتسام الكتبي وآخرون: " الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، سلسلة كتب المستقبل العربي "30"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص62، وكذلك أنظر: احمد منيسي: " التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي - دراسة حالات البحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة - "، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص ص 11-10.
- (8) انظر على سبيل المثال: بلقيس احمد منصور: " الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي - دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى "، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص ص 28 - 29.
- (9) For Example From Studies: Josep M. Colomer: "Democratic Transition " 1n George Thomas Kurian , The Encyclopedia of Political Science , 2 Voles, Washington , Dc :CQ Press ,2011 p.406.
- (10) فراس البياتي: " التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 "، بيروت، بغداد، العارف للمطبوعات، ط1، 2013، ص15.
- (11) إبراهيم البيومي غانم: " محنة التحول الديمقراطي "، القاهرة، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد " 22 "، أبريل 2006، ص ص 149 - 150.
- (12) من هذه الدراسات حول مراحل التحول الديمقراطي أنظر: د. شادية فتحي إبراهيم عبد الله: " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية "، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005، ص ص 29-31.
- (13) المصدر نفسه، ص 31.
- (14) المصدر نفسه، ص 30.
- (15) جين سعيد وآخرون: " المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي "، بيروت، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2004، ص ص 306-307.
- (16) فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص20.
- (17) المصدر نفسه، ص ص 22 - 24.
- (18) Hans blomkvist, " Democracy in India" , 1n George Thomas Kurian , The Encyclopedia of Political Science , 2 Voles, Washington , Dc :CQ Press, 1992, pp. 1- 6.

(19) غسان سلامة: " نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية " سلسلة الثقافة القومية، 10، ط2 منقحة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص28.

(1) Jack A. Goldstone: " Comparative Revolutions: Classification by Goals in Kurian the Encyclopedia of political Science, 2011,pp. and," Process 1477- 1478.

(2) Ibid ,pp. 1477- 1478.

* *تجدر الإشارة إلى تعدد التعاريف المعطاة لمفهوم الثقافة السياسية، مثل تعريف " جيمس أندرسون " الذي يعرفها بأنها: [ذلك الجزء من ثقافة المجتمع، المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيف تقوم به، وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، حيث تنتقل الثقافة السياسية من جيل إلى الآخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي من خلالها يتعرف أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين، بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءاً من نفسياتهم ويترجمونها إلى سلوك حياتي]. لمزيد أنظر: جيمس أندرسون " صنع السياسات العامة "، ترجمة د. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5، 2013، ص44. وهذا " مورييس ديفرجيه " الذي يعرفها بأنها: [الجوانب السامية باعتبار أنها تشكل في حد ذاتها مجموعة منظمة، ويؤكد على ضرورة تحديد الجوانب السياسية للثقافة]. نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن: " علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة "، بيروت، دار الوفاء للنشر، ط1، 2001، ص 436.

(22) محمد سعد أبو عامود وآخرون: " السياسة بين النمذجة والمحاكاة "، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004، ص 190.

(23) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص34.

(24) علي الدين هلال ونيفين مسعد: " النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص 124.

(25) جان ماري دانكان: " علم السياسة "، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1997، ص 158 - 159.

(26) محمد محفوظ: " الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية المدنية "، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2002، ص200.

(27) جان ماري دانكان، مصدر سبق ذكره، ص159.

(28) فرانثيسكا بيندا وآخرون: " التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق "، ستوكهولم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 22.

(29) فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص 25 - 26.

(30) رمزي زكي: " الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى "، مجلة عالم الفكر، الكويت، السنة " 25 "، العدد " 1 "، تموز- أيلول 1996، ص ص 69 - 70.

(31) عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 69 - 70.

(32) المصدر نفسه، ص ص 69 - 70.

* * لمزيد من التفاصيل حول تأصيل مفهوم المجتمع المدني أنظر: " زياد جهاد حمد البياتي: " مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة "، رسالة ماجستير

- غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005. وكذلك سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.
- (33) محمد عابد الجابري: " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167، 1993، ص5.
- (34) تعقيب كمال عبد اللطيف على بحث سعيد بنسعيد العلوي في " نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث" ورقة قدمت الى: ندوة " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مصدر سبق ذكره، ص79.
- (35) سعد الدين إبراهيم: " تأملات في مسألة الأقليات"، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1991، ص242.
- (36) أنطوان نصري مسرة: " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان"، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص89.
- (37) عبد الجبار أحمد عبد الله: " مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد " 31"، تموز 2005، ص ص 88 - 94 .
- (38) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص43.
- (39) خلدون النقيب: " الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، ص ص 175 - 183 .
- (40) لاري دابموند: " الثورة الديمقراطية - النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي"، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقى، ط1، 1995، ص37.
- (41) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 40- 41.
- (42) سعد حقي توفيق: " اشكالية النظام الدولي الجديد"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد " 13"، 1995، ص2.
- (43) رياض عزيز هادي: " العالم الثالث اليوم" قضايا .. وتحديات"، سلسلة آفاق، 16، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1997، ص25.
- (44) سعد حقي توفيق: " انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 8-9، آب - أغسطس 1995، ص 10.
- (45) نبيل الدجاني: " البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 224، بيروت، 1997، ص59.
- (46) ضيا طيارة: " العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية"، تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 17، العدد 192، شباط 1995، ص142.
- (47) جمال قنان: " نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟"، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 180، شباط 1994، ص86.
- (48) رياض عزيز هادي: " الديمقراطية والتنمية"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 9، ايلول 1993، ص ص 6 - 7 .

- (49) رياض عزيز هادي: "الديمقراطية بين العالمية والخصوصية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 8 - 9، آب 1995، ص 174.
- (50) محمد فريد حجاب: "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 164، 1992، ص 75.
- (51) عبد الرضا الطعان: "الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد" في النظام الدولي الجديد - آراء ومواقف"، مجموعة مؤلفين، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص 184.
- (52) عبد الرضا الطعان: "الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 7، تشرين الثاني 1992، ص 19.
- (53) جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص 87.
- (54) رياض عزيز هادي: "العالم الثالث اليوم" قضايا .. وتحديات"، مصدر سبق ذكره، ص 72.
- (55) محمد عابد الجابري: "قضايا في الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العودة الى الاخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 147.
- (56) للتوسع حول مفهوم العولمة السياسية انظر: عبد الخالق عبد الله: العولمة السياسية: في أحمد ثابت واخرون: "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2003، ص 39 - 54. وكذلك: حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة - الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، الكويت، العدد 2، أكتوبر - ديسمبر 1999، ص ص 185 - 221.
- (57) السيد يسين: "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 228، شباط 1998، ص 8.
- (58) عبد الإله بلقزيز: "العولمة والهوية الثقافية - عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة"، مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 229، آذار 1998، ص 92.
- (59) فرانسيس فوكو ياما: "نهاية التاريخ والانسان الاخير"، ترجمة فؤاد شاهين واخرون، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993، ص 144.
- (60) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص 48-49.
- (61) فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 27.
- (62) صلاح سالم زرنوقة: "اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، السنة 31، العدد 122، أكتوبر 1995، ص 71.
- (63) رمزي زكي: "أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة: الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، السنة 22، العدد 86، أكتوبر 1986، ص 74.
- (64) المصدر نفسه، ص ص 74 - 75.
- (65) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 36.
- (66) فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 27.
- (67) شادية فتحي إبراهيم عبد الله: مصدر سبق ذكره، ص 35.

- (68) حمدي عبد الرحمن وآخرون: "التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات"، عمان، ب.ن، 2000، ص8
- (69) فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 10 .

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. صموئيل هنتنغتون: "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، 1991.
2. برهان غليون: "الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة" الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية، علي خليفة الكواري "محرراً" في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، د.ت .
3. عصام سليمان: "الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة -"، بيروت، منشورات دار الحلبي الحقوقية، 2010.
4. علي خليفة الكواري وآخرون: "الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002 .
5. ابتسام الكتني وآخرون: "الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، سلسلة كتب المستقبل العربي "30"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004 .
6. احمد منيسي: "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي - دراسة حالات البحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة -"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009.
7. بلقيس احمد منصور: "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي - دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى"، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2004 .
8. فراس ألبياتي: "التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003"، بيروت، بغداد، العارف للمطبوعات، ط1، 2013 .
9. شادية فتحي إبراهيم عبد الله: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية"، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005.
10. جين سعيد وآخرون: "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"، بيروت، مؤسسة فريد ريش إيبيرت، 2004.
11. غسان سلامة: "نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية" سلسلة الثقافة القومية، 10، ط2 منقحة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
12. جيمس أندرسون "صنع السياسات العامة"، ترجمة د. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5، 2013 .
13. عبد الله محمد عبد الرحمن: "علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة"، بيروت، دار الوفاء للنشر، ط1، 2001 .

14. محمد سعد أبو عامود وآخرون: " السياسة بين النمذجة والمحاكاة "، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004
15. علي الدين هلال ونيفين مسعد: " النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002 .
16. جان ماري دانكان: " علم السياسة "، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1997.
17. محمد محفوظ: " الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية المدنية "، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2002 .
18. فرانثيسكا بيندا وآخرون: " التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق "، ستوكهولم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.
19. سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.
20. سعد الدين إبراهيم: " تأملات في مسألة الأقليات "، القاهرة، مركز أبو خلدون للدراسات الإنمائية، 1991 .
21. أنطوان نصري مسرة: " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان "، القاهرة، مركز أبو خلدون للدراسات الإنمائية، 1995 .
22. خلدون النقيب: " الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996
23. لاري دايموند: " الثورة الديمقراطية - النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي "، ترجمة سميرة فلو عبود، بيروت، دار الساق، ط1، 1995 .
24. رياض عزيز هادي: " العالم الثالث اليوم " قضايا .. وتحديات "، سلسلة أفاق، 16، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1997 .
25. عبد الرضا الطعان: " الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد " في النظام الدولي الجديد - آراء ومواقف "، مجموعة مؤلفين، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992 .
26. محمد عابد الجابري: " قضايا في الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
27. عبد الخالق عبد الله: العولمة السياسية: في أحمد ثابت وآخرون: " العولمة وتداعياتها على الوطن العربي "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
28. فرانسيس فوكو ياما: " نهاية التاريخ والإنسان الأخير "، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993.
29. حمدي عبد الرحمن وآخرون: " التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات "، عمان، ب. ن. 2000 .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية :

- " زياد جهاد حمد البياتي: " مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

ثالثاً: الدوريات :

1. إبراهيم البيومي غانم: " محنة التحول الديمقراطي "، القاهرة، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد " 22 "، أبريل 2006
2. رمزي زكي: " الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى "، مجلة عالم الفكر، الكويت، السنة " 25 "، العدد " 1 "، تموز-أيلول 1996 .
3. عبد الجبار أحمد عبد الله: " مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق "، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد " 31 "، تموز 2005 .
4. سعد حقي توفيق: " إشكالية النظام الدولي الجديد "، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد " 13 "، 1995.
5. سعد حقي توفيق: " انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 8-9، آب - أغسطس 1995 .
6. نبيل الدجاني: " البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد "، مجلة المستقبل العربي، العدد 224، بيروت، 1997.
7. ضيا طيارة: " العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية "، تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 17، العدد 192، شباط 1995.
8. جمال قنان: " نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة ؟ "، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 180، شباط 1994.
9. رياض عزيز هادي: " الديمقراطية والتنمية "، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 9، أيلول 1993.
10. رياض عزيز هادي: " الديمقراطية بين العالمية والخصوصية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 8 - 9، آب 1995.
11. عبد الرضا الطعان: " الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 7، تشرين الثاني 1992.
12. حسنين توفيق إبراهيم: " العولمة - الأبعاد والانعكاسات السياسية "، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 28، العدد " 2 "، أكتوبر - ديسمبر 1999 .
13. السيد يسين: " في مفهوم العولمة "، مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 228، شباط 1998
14. عبد الإله بلقزيز: " العولمة والهوية الثقافية - عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة "، مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 229، آذار 1998.
15. صلاح سالم زرنوقة: " اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث "، مجلة السياسة الدولية، السنة 31، العدد 122، أكتوبر 1995 .

16. رمزي زكي: " أزمة الديون العالمية والاميرالية الجديدة: الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث "، مجلة السياسة الدولية، السنة 22، العدد 86، أكتوبر 1986 .
17. محمد عابد الجابري: " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167، 1993.
18. محمد فريد حجاب: " أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث " مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 164، 1992 .

المصادر باللغة الإنكليزية :

- (1) Stephen G. King: " The New Authoritarianism In The Middle East And North Africa " Bloomington , Indiana University Press , 2009 .
- (2) Saliba Sarsar: "Quantifying Arab Democracy" Democracy in The Middle East, Middle East Quarterly , Summer , 2006 .
- (3) Josep M. Colomer : "Democratic Transition " In George Thomas Kurian , The Encyclopedia of Political Science , 2 Voles, Washington , Dc :CQ Press ,2011 p.406
- (4) Jack A. Goldstone: " Comparative Revolutions: Classification by Goals and," Process in Kurian the Encyclopedia of political Science, 2011
- (5) Hans blomkvist,, " Democracy in India" , In George Thomas Kurian , The Encyclopedia of Political Science , 2 Voles, Washington , Dc :CQ Press, 1992.

